الأنباء
السبت 8 ديسمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

مقتل عدد من ضباط الجيش السوري في درعا

ديمستورا: «أسماء قليلة» تعيق تشكيل اللجنة الدستورية وعلى النظام إيجاد حلول

أطفال سوريون يسيرون في الوحل بعد هطول أمطار غزيرة في مخيم للنازحين بالقرب من الحدود مع تركيا في «حلب الشمالية» (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: قتل عدد من ضباط الجيش السوري امس في انفجار عبوة ناسفة في محافظة درعا جنوب سورية.

وقالت مصادر مقربة من القوات الحكومية لـ «د.ب.أ» ان «ستة ضباط برتبة ملازم قتلوا في انفجار لغم في درعا، بعد تخرجهم بأسبوعين من الكلية الحربية التابعة للجيش السوري».

وألمحت المصادر إلى مسؤولية المعارضة عن الهجوم، موضحة «ربما يكون الانفجار جراء عملية قام بها عناصر يتبعون خلايا نائمة تابعة للمعارضة بعد تكرر عمليات الاعتداء على عناصر الجيش السوري».

في غضون ذلك، ناشد مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية المنتهية ولايته، ستيفان ديمستورا، الأطراف المتناحرة في البلاد لتشكيل لجنة للتفاوض على دستور جديد كوسيلة لإخراج البلاد من الحرب الأهلية المطولة.

وقال ديمستورا إن ثمة خلافات حول «أسماء قليلة» لأولئك الذين سيكونون في تلك اللجنة، موضحا أن على النظام السوري إيجاد حلول في هذا السياق.

وأخبر ديمستورا الصحافيين امس أن مؤتمره في 20 الجاري أمام مجلس الأمن الدولي سيكون الأخير له. وكان ديمستورا قد خطط في البداية لترك منصبه في نوفمبر.

وظهر ديمستورا إلى جوار مبعوث الصين الخاص لسورية شي شياو يان، وقال انه يسعى للحصول على مساعدة الصينيين لإقناع النظام السوري بـ «أن الأمر يستحق بذل جهد».

الى ذلك، قالت مجموعة العمل التركية ـ الأميركية بشأن سورية امس ان الدولتين اتفقتا على تسريع وتيرة الجهود الخاصة بتنفيذ اتفاق بشأن منبج بحلول نهاية العام.

تركيا تبلغ أميركا بضرورة التخلي عن إقامة مواقع مراقبة في سورية

وتوصلت تركيا والولايات المتحدة هذا العام لاتفاق بشأن منبج السورية بعد أشهر من الخلاف. وبموجبه تنسحب وحدات حماية الشعب الكردية السورية من المدينة. وتقول أنقرة ان الانسحاب لم يتم بعد. وتعتبر تركيا الوحدات منظمة إرهابية.

وخلال اجتماع عقد امس اتفق الجانبان أيضا على مواصلة العمل بشكل مشترك فيما يتعلق بمناطق أخرى كما هو مذكور في خريطة الطريق الخاصة بمنبج.

هذا، وابلغ وزير الدفاع التركي خلوصي أكار المبعوث الأميركي الخاص بسورية جيم جيفري بضرورة تخلي الولايات المتحدة عن إقامة مواقع مراقبة في سورية. وقال وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس الشهر الماضي إن الولايات المتحدة تقيم «مواقع مراقبة» على طول أجزاء من الحدود بين تركيا وسورية للمساعدة في إبقاء التركيز منصبا على هزيمة تنظيم داعش في سورية.

وعبرت تركيا عن استيائها من تلك الخطط، التي زادت غضب أنقرة من دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية السورية.

كندا: لا اتفاق على مصير 700 مقاتل أجنبي معتقلين في سورية

أوتاوا ـ أ.ف.پ: أعلن وزير الدفاع الكندي هارجيت ساجان، امس الاول عقب اجتماع دولي عقد بالقرب من أوتاوا، أن مصير نحو 700 مقاتل أجنبي معتقلين في سورية ستحدده البلدان التي يتحدرون منها.

وإثر اجتماع في تشلسي بالقرب من أوتاوا لوزراء ومسؤولين دفاعيين كبار من 13 بلدا أعضاء في التحالف الدولي المناهض للمسلحين في العراق وسورية بقيادة واشنطن، قال ساجان إنه «يتعين على كل البلدان أن تتبع الآلية الخاصة بها».

وفي انتظار ذلك، أشار الوزير الكندي إلى أن «جهودا كثيرة بذلت في مراكز الاحتجاز للتأكد من ملاءمتها المعايير (الغربية)».

وقامت قوات سوريا الديموقراطية ـ ائتلاف مقاتلين أكراد وعرب مدعومين من الغرب ـ بسجن هؤلاء المعتقلين الذين يتحدرون من نحو 40 بلدا، بحسب وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس.

واجتاح تنظيم داعش مناطق شاسعة من العراق وسورية عام 2014 معلنا الخلافة في الأراضي التي سيطر عليها. لكن العمليات العسكرية التي شنها التحالف وحلفاؤه الغربيون أدت إلى دحر التنظيم.

وهناك بعض البلدان الأعضاء في التحالف الدولي التي لا تريد إعادة هؤلاء المقاتلين إلى أراضيها نظرا إلى صعوبات جمع أدلة حولهم في منطقة حرب وتفاديا لحصول تطرف داخل سجون هذه البلدان.

غير أن واشنطن تأمل أن تقوم البلدان التي يتحدر منها المقاتلون «بإعادتهم لأن قوات سوريا الديموقراطية ليس بمقدورها فعلا أن تعتقل هؤلاء على المدى الطويل»، بحسب ما قال ماتيس على متن الطائرة التي استقلها إلى أوتاوا.

وخلال الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع «كانت (مواقف) وفود البلدان قاطعة تماما: هي ستواصل» المعركة ضد تنظيم داعش، بحسب ما قال ماتيس الذي شدد على أنه «مازال هناك عمل يتوجب إنجازه».

وحضر اجتماع تشلسي ممثلون عن 13 بلدا بينها أستراليا وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة.

أنباء لبنانية

«رئاسة الجمهورية» عن تهديد عون بعزل الحريري: كلام غير دقيق

مصدر مقرب من الحريري: محاولة رمي مسؤولية التعطيل على الرئيس المكلف ذر للرماد في العيون

بيروت ـ عمر حبنجر

رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري مستقبلا رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في بيت الوسط (محمود الطويل)

«حرب» الأنفاق في جنوب لبنان ستنتهي دون حرب، او بالضربة الديبلوماسية، كما يرى ديبلوماسيون في بيروت لـ «الأنباء» بعد شهادة قائد القوات الدولية في جنوب لبنان (اليونيفيل) المبنية على الرؤية بالعين المجردة، ما اسقط مبرر التعامل معها عسكريا من جانب اسرائيل التي التقط رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو المنهك بمتاعبه الداخلية أنفاسه وترك هموم الأنفاق الباقية على عهدة الحكومة اللبنانية.

فقد أكدت قيادة القوات الدولية (اليونيفيل) على وجود نفق بالقرب من مستعمرة المطلة الاسرائيلية، واشارت الى انها تعمل مع الاطراف المعنية للقيام بإجراءات عاجلة لتحديد الصور الكاملة لهذا الحدث الخطير.

الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي افيخاي ادرعي قال ان قائد المنطقة الشمالية في اسرائيل الجنرال يؤال ستراياك رافق قائد القوات الدولية الجنرال ستيفانو ديل كول الى منطقة النفق وان ستراياك قدم لقائد اليونيفيل احتجاجا قويا على خرق حزب الله للسيادة الاسرائيلية وتجاهل الحزب الفادح لقرارات الامم المتحدة، كما سلمه صورة لقرية راميا اللبنانية الجنوبية تظهر فيها مجموعة من البيوت التي ينطلق منها نفق هجومي آخر يمتد الى داخل اسرائيل، ودعا الى تثبت الدوليين من تدمير النفق من الجانب اللبناني، وحمل ستراياك الحكومة اللبنانية مسؤولية حفر حزب الله للأنفاق في الجنوب.

وقال بيان للجيش الاسرائيلي ان النفق المكتشف ينطلق من بلدة كفركلا ويمتد مسافة 40 مترا خلف الجدار الاسرائيلي العازل.

وارفقت اسرائيل تهديداتها العسكرية بحرب نفسية تمثلت برسائل صوتية من هواتف مجهولة الى اهالي الجنوب، لاسيما كفركلا، تضمنت التالي: الى سكان كفركلا، حزب الله يعرضكم للخطر بسبب حفر الأنفاق المعرضة للانفجار، كل من يتواجد بقربها يعرض حياته للخطر. وكان لبنان تقدم بشكوى ضد الخروقات الاسرائيلية المتكررة للقرار 1701 وضد مجموعة الافعال البالغة الخطورة التي تقوم بها اسرائيل ضد لبنان على ما ورد في شكوى مندوبة لبنان الدائمة السفيرة امل مدللي.

«الأنفاق الجنوبية» تسقط بالضربة الديبلوماسية وإسرائيل تُصر على تولي لبنان تدمير ما عنده!

حكوميا، ما زال الغموض سيد الموقف، المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية وصف ما نقل عن لسان الرئيس ميشال عون من امهاله رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري فترة قصيرة لتشكيل الحكومة والا فإنه سيراجع مجلس النواب، بأنه كلام غير دقيق، مؤكدا ان الرئيس عون يعتبر ان حق تسمية دولة الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة منحه الدستور الى النواب من خلال استشارات ملزمة، وبالتالي فإن استمرار تعثر تشكيل الحكومة يجعل من الطبيعي ان يضع رئيس الجمهورية هذا الأمر في عهدة مجلس النواب.

وكانت صحيفة «الأخبار» نقلت عن الرئيس عون قوله لزواره: يبدو لي ان تشكيل الحكومة ليس من اولويات الحريري الذي يستعد لجولة اوروبية في 9 الجاري، بعد سلسلة الرحلات التي قام بها والتي تؤكد انه لا يكترث لأمر التأليف. وأضاف عون للصحيفة، امام وفد اللقاء الديموقراطي برئاسة تيمور جنبلاط، انه سيعطي الحريري مهلة قصيرة لتحديد موقفه من اقتراح رفع عدد الوزراء من 30 الى 32 وزيرا، وفي حال عدم الموافقة سيطلب منه الاعتذار او يطرح الأمر على مجلس النواب.

مصادر سياسية متابعة لاحظت ان ما نشرته الصحيفة عن الزوار وما تضمنه بيان بعبدا ليس من تناقض في المضمون، على ان المصادر عينها اكدت لـ «الأنباء» ان في هذه المسألة تهويلا اكثر منه تهديدا لغاية حثه على القبول بتوزير احد نواب اللقاء التشاوري السني الموصى به من دمشق و ذلك من خلال وضعه امام خيارين: اما توزير سُني من الفريق الآخر واما توسيع الحكومة بزيادة عدد الوزراء الى 32 وزيرا بدلا من 30، بإضافة وزير علوي يحسب على الوزير المكلف وآخر سرياني يحسب للرئيس عون.

بدورها، شددت كتلة الوفاء للمقاومة على تسريع تشكيل حكومة يتمثل فيها كل من له حق في التمثيل.

من جانبه، علق مصدر رفيع ومقرب من رئيس الحكومة المكلف على مستجدات الوضع، مؤكدا ان الحريري يتحمل في نطاق صلاحياته الدستورية مسؤولياته كاملة في تأليف الحكومة، وقد بذل اقصى الجهود للوصول الى تشكيلة ائتلاف وطني تمثل المكونات الاساسية في البلاد، وهي التشكيلة التي حظيت بموافقة رئيس الجمهورية ومعظم القوى المعنية، ثم جرى تعطيلها بدعوى المطالبة بتوزير كتلة نيابية جرى اعدادها وتركيبها في الربع الأخير من شوط التأليف الحكومي.

ولفت المصدر الى ان كل محاولة لرمي المسؤولية على الرئيس المكلف ما هي الا لذر الرماد في العيون، وان البعض يجد في تكرار التعطيل وسيلة لفرض الشروط السياسية وتحجيم موقع رئيس الحكومة وان المصطادين في الماء العكر الذين يأخذون على الرئيس المكلف تعدد جولاته الخارجية، يفوتهم ان الحريري جعل من الوقت الضائع الذي استنزفوه وسيلة لحماية المشروع الاستثماري والاقتصادي ولحشد الأصدقاء والاشقاء الذين شاركوا في مؤتمر سيدر، والى حكومة كاملة الصلاحيات تعالج المخاطر الماثلة على الحدود الجنوبية تكون على ثقة مجلس النواب والمجتمعين الدولي والعربي لا حكومة تقدم الهدايا المجانية للمتربصين شرا بلبنان واستقراره. وكان وزير الخارجية جبران باسيل التقى الرئيس سعد الحريري مساء الخميس الماضي في اطار التشاور الحكومي، لكنه خرج من اللقاء اقل ارتياحا بسبب رفض الرئيس المكلف توزير احد من الستة الذين يطالب بهم حزب الله، ورفضه توسيع الحكومة مع عدم البحث في الاعتذار عن متابعة مساعي التأليف متسلحا بالدستور وبدعم الحلفاء العلنيين كوليد جنبلاط ود.سمير جعجع والمستترين ممن لا يفضلون ذكر اسمائهم.

وتقول مصادر نيابية لـ «الأنباء» ان ما يقلق الوضع السياسي في لبنان الآن شروط اسرائيل على لبنان من خلال الأمم المتحدة والتي توجب عليه تدمير انفاق حزب الله على الجانب اللبناني من الحدود، ويأتي الهم الحكومي في الدرجة الثانية على اعتبار ان الرئيس المكلف ليس مطمئنا الى انه اذا قبل بشرط من الشروط المطروحة فإنه لا يفاجأ بشروط اخرى اشد تعقيدا مادام صاحب الشروط الحقيقي حساباته إقليمية. رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط اشار الى عزم البعض استنساخ وزيرين إضافيين.

قراءة مختلفة لأحداث الأسبوع اللبناني الطويل

بيروت ـ د.ناصر زيدان

بصرف النظر عن تفاصيل الحادث الذي حصل في الجاهلية، والذي تعود مهمة توضيحه والمسؤوليات الناتجة عنه إلى القضاء، ولقوى الأمن الداخلي المؤتمنة على سلامة كل اللبنانيين، حفل الأسبوع المنصرم بتطورات سياسية وأمنية مهمة، كان لها آثار كبيرة على الساحة اللبنانية.

إن أهم ما سجل في هذا الأسبوع، كان البيان الذي صدر عن قيادة الجيش على أثر إلقاء القبض على مجموعة من 57 شخصا مسلحين في الشوف، تمت إعادتهم عن طريق البقاع بعد أن رفض أهالي البلدات الشوفية الذين افترشوا الساحات، عودتهم عن طريق بلداتهم، وتم توقيف هؤلاء ومصادرة سلاحهم. وبيان قيادة الجيش كان صارما لناحية تأكيد حصول التظاهرة المسلحة، ولناحية التحذير الواضح من أي لعب بالاستقرار الأمني. وهذا البيان لا يصدر من دون غطاء سياسي واضح. والغطاء السياسي في هذه الحالة يأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب، بما في ذلك معرفة موازين القوى الداخلية والدولية، وقيل أن رسائل دولية وصلت في تلك الأثناء، توحي بأن الاستقرار في لبنان ليس ورقة تفاوض بأيدي أحد.

ويعتبر موقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أثناء تدشينه للمكتبة الوطنية في بيروت نهار الثلاثاء الماضي، مهما جدا في ذات السياق، وشكل ردا واضحا على محاولات افتعال توترات أمنية، وتعريض الاستقرار للاهتزاز. قال الرئيس: ليس بمقدور أي من المجموعات او الأحزاب تهديد السلم الأهلي، والاستقرار في لبنان خط أحمر، والقوى الأمنية والعسكرية للدولة قادرة على منع أي تهديد للسلم الأهلي.

ترى أوساط سياسية متابعة أن موقف رئيس الجمهورية وقيادة الجيش واضحان لناحية تأكيد أن تهديد الاستقرار في لبنان ممنوع، وهذا الاستقرار الأمني ليس ورقة يمكن أن يستخدمها أي من الأطراف السياسية اللبنانية أو الإقليمية في مواجهة ضغوط يتعرض لها، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بوجود المربعات الأمنية في الجبل والتي تهدد حياة المواطنين.

أحداث الأسبوع كانت موجهة مباشرة ضد رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، وضد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ولكن الاستهداف غير المباشر يشمل مروحة أوسع من القوى، وصولا الى إرساء معادلة جديدة في لبنان، مرتبطة بالمعادلة السورية. إن الذين شاركوا في توتير الوضع إعلاميا وميدانيا، هم مجموعات محسوبة سياسيا على جهة إقليمية، وبدا ذلك واضحا، كما أن أغلبية الذين شاركوا في تظاهرة وطى المصيطبة وعراضة الشوف، معروفين في انتماءاتهم وجنسياتهم.

في المحصلة، وعلى عكس ما توحي بعض التصريحات او التحليلات، فإن خسارة أصابت الفريق السياسي الذي افتعل التوتير، لأن جمهور الجبل ـ لاسيما الدروز ـ لم يتجاوبوا مع أي من نداءاتهم، بل على العكس، بدا امتعاض الأغلبية الساحقة من هؤلاء واضحا، لأنه لا يوجد أي مبرر سياسي للتوتير، واللبنانيون يخافون من تعميم التجربة الدامية التي حصلت في سورية على لبنان بواسطة هذه المجموعات المسلحة، في وقت تعاني الناس من أزمة معيشية خانقة. كما أن أغلبية الفئات الشعبية استنكرت التهجم الذي طال رموز الدولة والقيادات الأمنية والقضائية.